A

ويبو

WO/GA/38/12

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٩/٧/٢٤

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الجمعية العامة للويبو

الدورة الثامنة والثلاثون (الدورة العادية التاسعة عشرة)
جنيف، من ٢٢ سبتمبر/أيلول إلى ١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩

أسماء الحقول على الإنترنت

وثيقة من إعداد الأمانة

١- يُثير نظام أسماء الحقول على الإنترنت عدداً من التحديات لحماية الملكية الفكرية. ونظراً إلى طبيعة الشبكة العالمية، تستدعي تلك التحديات اتباع منهج دولي. وما برحت الويبو، منذ سنة ١٩٩٨، تتصدى لتلك التحديات مقترحة حلولاً خاصة لها لا سيما في إطار مشروعها الأول[١] ومشروعها الثاني[٢] بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وبوجه خاص، يكفل مركز الويبو للتحكيم والوساطة (مركز الويبو) لمالكي العلامات التجارية آلية دولية فعالة للانتصاف ممن يعمد إلى تسجيل أسماء حقول تكون مقابلة لحقوقهم في العلامات التجارية والانتفاع بتلك الأسماء عن سوء نية.

٢- وتحتوي هذه الوثيقة على أحدث المعلومات بشأن أنشطة الويبو في مجال أسماء الحقول. وتغطي إدارة مركز الويبو للمنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على أساس السياسات العامة المختلفة، والجوانب المتنوعة المتصلة بالموضوع في نظام أسماء الحقول على الإنترنت فضلاً عن مختارات من التطورات في السياسات ولا سيما استحداث حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة (gTLDs) وأسماء الحقول الدولية (IDNs) وحالة التوصيات التي وضعتها الدول الأعضاء في المنظمة في سياق مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت.

---

(١) *إدارة الأسماء والعناوين على الإنترنت: قضايا الملكية الفكرية – التقرير النهائي لمشروع الويبو بشأن أسماء الحقول على الإنترنت*، منشور الويبو رقم ٤٣٩. انظر أيضا:
<*http://www.wipo.int/amc/en/processes/process1/report*>

(٢) *الإقرار بالحقوق والانتفاع بالأسماء بناء على نظام أسماء الحقول على الإنترنت – تقرير مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على الإنترنت*، منشور الويبو رقم ٨٤٣. انظر أيضا:
<*http://www.wipo.int/amc/en/processes/process2/report*>

أولا- أسماء الحقول والعلامات التجارية

ألف- السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت

٣- يشرف مركز الويبو على إجراءات تسوية المنازعات في إطار السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على الإنترنت (UDRP). وقد اعتمدت هيئة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المعينة (الإيكان) هذه السياسة على أساس توصيات الويبو في إطار مشروعها الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت. وتقتصر السياسة على قضايا واضحة تتعلق بتسجيل أسماء الحقول والانتفاع بها بصورة تعسفية وعن سوء نية. وهي لا تمنع أي طرف من رفع النزاع إلى محكمة مختصة. وقد تبين مع ذلك أن هذه السياسة تحظى بشعبية كبيرة لدى أصحاب العلامات التجارية وأن عدداً قليلاً جداً من القضايا المنظورة في ظلها قد أحيل إلى المحاكم الوطنية أيضاً.[٣]

٤- ومنذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٩، تناول مركز الويبو ما يزيد على ١٥ ٥٠٠ قضية في إطار السياسة الموحدة وبالاستناد إليها. وفي سنة ٢٠٠٨، شهد المركز ارتفاعا في عدد القضايا بنسبة ٨٪ مقارنة بالسنة السابقة حيث أدار ما مجموعه ٢ ٣٢٩ قضية تشمل ٣ ٩٥٨ اسما من أسماء حقول مسجلة في حقول عليا مكونة من أسماء عامة وحقول عليا مكوَّنة من رموز البلدان. وكان ذلك أعلى رقم تبلغه القضايا المعالجة في الويبو بناء على السياسة الموحدة منذ سنة ٢٠٠٠، التي كانت أول سنة كاملة بعد بدء نفاذ السياسة الموحدة.

٥- وفي سنة ٢٠٠٨، استعان حشد متنوع من الأفراد والشركات والهيئات والمؤسسات بإجراءات مركز الويبو لتسوية المنازعات. وكانت القطاعات الخمسة الرئيسية التي تنشط فيها المؤسسات المتظلمة هي البيوتكنولوجيا والمستحضرات الصيدلانية والأعمال المصرفية والمالية والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والبيع بالتجزئة والأغذية والمشروبات والمطاعم. وتبوأ مصنعو المستحضرات الصيدلانية قائمة المتظلمين نظرا للتحولات العديدة التي طرأت على الأسماء المحمية المسجلة لمواقع إلكترونية، إما تبيع العقاقير والأدوية عبر الإنترنت أو لها صلة بذلك. وقد ضمت الدعاوى المحالة إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة حتى الآن أطرافاً من ١٤٣ بلداً. وفي سنة ٢٠٠٨ وحدها، كان عدد البلدان التي وردت أسماؤها في قضايا الويبو يربو على ١٠٠ بلد مما يدل على النطاق العالمي لهذه الآلية لتسوية المنازعات. وبلغ عدد لغات الدعاوى المحالة إلى الويبو في إطار السياسة الموحدة ١٦ لغة حتى الآن هي تحديداً على الشكل التالي (حسب الترتيب الأبجدي): الإسبانية والألمانية والإنكليزية والإيطالية والبرتغالية والدانمركية والروسية والرومانية والسويدية والصينية والعبرية والفرنسية والكورية والنرويجية والهولندية واليابانية، واختيرت اللغة تبعا للغة اتفاق تسجيل اسم الحقل المعني. وتضم قائمة محكمي الويبو ووسطائها في مجال أسماء الحقول الذين يفصلون في القضايا المرفوعة في إطار السياسة الموحدة حوالي ٤٠٠ خبير في مجال العلامات التجارية من ٥٥ بلداً ومن جميع القارات[٤].

٦- وتُنشر منذ سنة ٢٠٠٠، جميع قرارات الوسطاء والمحكمين على موقع مركز الويبو الإلكتروني الذي يُتيح فهرساً قانونياً إلكترونياً لتيسير الحصول على هذه القرارات حسب موضوعها[٥]. واكتسب هذا

---

(٣) انظر مختارات من قضايا المحاكم المتعلقة بالسياسة الموحدة على الموقع التالي:
<*http://www.wipo.int/amc/en/domains/challenged*>

(٤) انظر قائمة خبراء الويبو في مجال أسماء الحقول:
<*http://www.wipo.int/amc/en/domains/panel/panelists.html*>

(٥) الفهرس متاح على موقع المركز الإلكتروني على الموقع التالي:
<*http://www.wipo.int/cgi-bin/domains/search/legalindex*>

الفهرس شعبية كبيرة عند المهنيين، وهو يسمح للوسطاء والمحكمين أو أطراف النزاع أو الأكاديميين أو كل الأشخاص المعنيين بالاطلاع على السوابق في قضايا الويبو. وصار الموقع يستقطب أكبر عدد من الزيارات من بين سائر صفحات موقع الويبو. ويُستكمل الفهرس بانتظام إذ تضاف إليه فئات بحث جديدة تأخذ أساسا بالتطورات التي شهدها نظام حقول الإنترنت نفسه[٦]. ويتيح مركز الويبو إلى جانب فهرسه القانوني نظرة عامة عن التوجهات العامة في القضايا المهمة بواسطة أداة إعلامية وهي عبارة عن استعراض لآراء وسطاء الويبو ومحكميها في قضايا مختارة في سياق السياسة الموحدة، وتستعرض هذه الأداة آلاف القضايا التي تناولها المركز وفقا للسياسة الموحدة، وهي أداة مهمة تساعد على ضمان الاتساق في قرارات الويبو في القضايا المودعة لدى المركز بناء على السياسة الموحدة ومن المعتزم تحديثها في وقت لاحق من السنة الجارية لمواكبة القضايا المستجدة حتى ذلك الحين.[٧]

٧- ويكفل مركز الويبو أيضا على صفحات موقعه الإلكتروني إمكانية البحث الموسّع في الإحصائيات المتعلقة بتسوية المنازعات المرفوعة أمام الويبو بشأن أسماء الحقول لفائدة الأطراف في قضايا الويبو والوسطاء والمحكمين ووكلاء العلامات التجارية وواضعي السياسات في مجال أسماء الحقول ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية. وتشمل الإحصائيات المتاحة العديد من الفئات مثل "مجال عمل المدّعين" و"المدّعى عليهم المسمّون" و"نوعية حروف اسم الحقل" و"القرارات الخمسة والعشرون الأكثر ذكراً في الشكاوى".[٨]

٨- وبالإضافة إلى ذلك، يقيم مركز الويبو حلقات عمل منتظمة بشأن تسوية منازعات أسماء الحقول للجهات المهتمة[٩] واجتماعات للمحكمين والوسطاء المستعان بخدماتهم. وتشهد السنة المقبلة الذكرى العاشرة لصدور السياسة الموحدة. وإقرارا بهذا الحدث، سيحوّل مركز الويبو اجتماع الوسطاء والمحكمين السنوي إلى مؤتمر مفتوح بعنوان "١٠ سنوات من السياسة الموحدة - ماذا بعد؟". والغاية من المؤتمر استخلاص العبر من تجربة العمل بالسياسة الموحدة في مركز الويبو ومن منظور الوسطاء والمحكمين والأطراف المتنازعة وغيرهم من أصحاب الشأن، والاستفادة من تلك العبر في إجراءات ومسارات مشابهة في سياق نظام أسماء الحقول على الإنترنت وفي سياق الملكية الفكرية الأوسع، دليلا على التزام مركز الويبو برصد التطورات وتوجيهها في سياق أسماء الحقول.

باء- الحقول العليا المكوَّنة من رموز البلدان

٩- مع أن التطبيق الإلزامي للسياسة الموحدة يقتصر على الأسماء المسجلة في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة (gTLDs) مثل ".biz" أو ".com" أو ".info" أو ".net" أو ".org"، يحرص مركز الويبو على مساعدة العديد من مكاتب تسجيل الأسماء في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان (ccTLD) على صياغة شروط التسجيل وإجراءات تسوية المنازعات بما يفي بالمعايير الدولية لحماية الملكية الفكرية. وتنتهج تلك الإجراءات في غالب الأحيان نموذج السياسة الموحدة مع مراعاة الظروف الخاصة بكل حقل من الحقول المكونة من رموز البلدان واحتياجاته. وبعد إضافة المزيد من الأسماء في الأشهر الأخيرة، أصبح المركز يقدم خدماته في مجال تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول إلى ٥٨ مكتباً لتسجيل

---

(٦) وقد أضيفت الفئات التالية مؤخرا: أماكن الركن والهبوط، وتبديد الألوان، واستخدام نظام <robots.text>، وإضافة أسماء الحقول، والمحفوظات الإلكترونية، والموافقة على النقل.

(٧) هذه الأداة متاحة على موقع المركز الإلكتروني التالي:
<*http://www.wipo.int/amc/en/domains/search/overview*>

(٨) ترد صفحة البوابة لهذا المرفق الجديد على الموقع التالي:
<*http://www.wipo.int/amc/en/domains/statistics*>

(٩) انظر قائمة اللقاءات التي نظمها المركز على الموقع التالي: <*http://www.wipo.int/amc/en/events*>

أسماء الحقول في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان[١٠]. ونظرا إلى زيادة إجمالية في حظ الحقول العليا المكونة من رموز البلدان في التسجيلات خلال السنوات الأخيرة، فإن النسبة الإجمالية للأسماء المتنازع عليها في حقول رموز البلدان تزايدت لتبلغ ٧٪ في سنة ٢٠٠٧ ثم ١٣٪ سنة ٢٠٠٨ بعد أن كانت أقل من ١٪ في سنة ٢٠٠٠. ويدل النمو في الطلب على خدمات تسوية المنازعات بين التسجيلات في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان على انتشار الإنترنت عبر العالم.

جيم- مبادرة الويبو بشأن التسوية الإلكترونية "e-UDRP"

١٠- عقب بحث وتمحيص مستفيضين، تقدم مركز الويبو باقتراح للإيكان في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، يرمي إلى حذف الشرط الذي يقتضي تقديم نسخ ورقية عن المرافعات المتعلقة بالسياسة الموحدة، والاستعاضة عن ذلك بالبريد الإلكتروني أساسا.[١١] وينبع هذا الاقتراح التطلعي من وعينا بالتحديات البيئية وإقرارنا بأن التواصل عبر الإنترنت قد صار في كل مكان. وتسعى الويبو من خلال هذه المبادرة إلى إفادة كل الجهات بالاستغناء عن الكم الغزير من الأوراق وما يقترن بذلك من تكاليف الإنتاج والشحن وتحسين التزامها بالمهل دون إلحاق الضرر بالمدعي أو المدعى عليه على السواء. ويتوقع مركز الويبو تنفيذ المشروع أثناء السنة الجارية بإدخال تعديلات على قواعد الويبو التكميلية (في السياسة الموحدة) إذا اتضح أن التنفيذ على يد الإيكان من خلال أحكام السياسة الموحدة ليس ممكنا بالسرعة المطلوبة.

ثانيا- <u>المستجدات المتصلة بالسياسة الموحدة في نظام أسماء الحقول</u>

١١- تفرض التطورات بالغة الأهمية في نظام أسماء الحقول تحديات مستمرة أمام أصحاب حقوق الملكية الفكرية ولا سيما أصحاب العلامات التجارية في رسم سياسات تحكم حقوقهم وفي إنفاذ تلك الحقوق. ومن هذه التطورات تزايد عدد المتعاملين بأسماء الحقول المحترفين واتساع مدى أنشطتهم واستخدام البرمجيات الحاسوبية لتسجيل أسماء الحقول التي انتهت مدة حمايتها تلقائياً و"ركنها" في بوابات مواقع تستعمل تقنية الدفع بحسب عدد النقرات. وجرت العادة على أن تكون أسماء الحقول أدوات تعريف أولية للشركات ولغيرها من مستخدمي الإنترنت إلا أنها أصبحت بشكل متزايد سلعا يتداولها المضاربون لتحقيق الربح. وقد كان انتهاك أسماء الحقول في البداية ممارسة يُقبل عليها أفراد بهدف بيع اسم الحقل الذي "يسطون عليه"، أما اليوم فيتزايد عدد "الحقوليين" الذين يحققون الربح من جراء التسجيل المؤتمت على نطاق واسع لأسماء الحقول المقابلة لأدوات تعريف الغير.

ألف- خدمات كتمان الهوية أو التسجيل بالبروكسي

١٢- بالإضافة إلى التطورات المذكورة أعلاه، استمر محكّمو الويبو في مجال أسماء الحقول في السهر على خدمات كتمان الهوية عند التسجيل"Who is" وقدرتهم الوقوف على سلوك بعض مسجلي أسماء الحقول وقدرتهم على تعقيد العمل بالسياسة الموحدة أو تعطيله. ويواجه مركز الويبو عددا متزايدا من القضايا التي يستعمل فيها المدّعى عليهم خدمات لكتمان الهوية أو التسجيل بالبروكسي. وأشارت بعض قرارات محكمي الويبو الأخيرة إلى أن وسائل كتمان الهوية ينبغي ألا تستخدم لحماية ممارسات السطو الإلكتروني علما بأن تلك الوسائل لم تكن قيد النظر عند بدء العمل بالسياسة الموحدة للمرة الأولى. وأقرّ المحكّمون بأوجه الاستخدام المشروعة لتلك الخدمات ولكنهم يشيرون إلى أن كتمان المعلومات قد يطرح

---

(١٠) ترد قائمة شاملة بالحقول العليا المكونة من رموز البلدان التي اختارت المركز لتسوية منازعاتها بشأن أسماء الحقول على العنوان التالي: <*http://www.wipo.int/amc/en/domains/cctld*>

(١١) يمكن الاطلاع على كامل تفاصيل هذه مبادرة الويبو التي تنظر فيها الإيكان في الوقت الحالي على العنوان التالي: < *http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/icann301208.pdf* >

صعوبات بالنسبة إليهم وإلى الأطراف المتنازعة وإلى موردي الخدمات عند تحديد هوية أصحاب أسماء الحقول المسجلة والمدعى عليه الحقيقي في القضايا المرفوعة بناء على السياسة الموحدة. ورأى المحكَّمون أن من غير الجائز أن يستعين أصحاب أسماء الحقول المسجلة بخدمات كتمان الهوية للتهرب من دعاوى بأن ربما يكونون أطراف فيها نتيجة لما اتبعوه من سلوك، وأوصوا تضع هيئة الإيكان توجيهات موحدة عن طريقة التعامل بتلك الخدمات في ظل السياسة الموحدة.

باء- مسائل تتعلق بأمناء التسجيل

١٣- اعتمدت الإيكان حوالي ألف شركة للعمل كأمناء التسجيل لواحد أو أكثر من الحقول العليا العامة. وهذه الطفرة الهائلة من بضعة أمناء في سنة ٢٠٠٠ تثير القلق إزاء بعض القضايا مثل تلك التي يبدو فيها أن أمناء التسجيل ضالعون في ممارسات السطو الإلكتروني أو متواطئون فيها. وقد يصعب من جراء ذلك الوضع التمييز بين الالتزامات التي تسندها الإيكان لأمناء التسجيل وممارسة نوع من المضاربة في سوق أسماء الحقول على حساب أصحاب العلامات التجارية في الكثير من الأحوال. ويعمل مركز الويبو بنشاط إلى جانب الإيكان ويلفت انتباهها إلى الظروف التي يمكن أن تعيق الأداء المطلوب من السياسة الموحدة بهدف تفادي حدوث هذه القضايا وتسويتها.[١٢] وتشمل هذه الظروف تسجيل أسماء حقول لا تمتثل للسياسة الموحدة وامتناع أمين التسجيل عن تقديم معلومات كاملة أو سليمة عن التسجيل محل قضية مرفوعة في ظل السياسة الموحدة واستحالة الاتصال بأمين التسجيل وظاهرة "الفرار الإلكتروني" أو تعديلات أخرى في بيانات أمين التسجيل بعد رفع القضية، بل التخلف أحيانا عن تنفيذ قرارات النقل حسب الأصول. وقد لفت مركز الويبو أيضا انتباه الإيكان، بوصفها الهيئة المسؤولة عن إنفاذ الامتثال في الإطار التعاقدي لنظام أسماء الحقول، إلى أنشطة بعض أمناء التسجيل التي تقوّض في ما يبدو روح السياسة الموحدة إن لم يكن حرفها أيضا.[١٣]

ثالثا- تطورات السياسة العامة بشأن نظام أسماء الحقول

١٤- ثمة تطوران في مجال السياسة العامة لم تبت فيهما بعد الإيكان، وهذان التطوران بوجه خاص سيتيحان فرصا لأصحاب حقوق الملكية الفكرية وللمنتفعين بها ويفرضان عليهم تحديات قانونية وعملية، وهما يتعلقان تحديداً باستحداث المزيد من الحقول العليا المكوَّنة من أسماء عامة واستنباط أسماء حقول عليا دولية

ألف- حقول عليا جديدة مكوَّنة من أسماء عامة

١٥- في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧، صدرت الهيئة المعنية بصياغة سياسات الإيكان وهي المنظمة الداعمة للأسماء العامة مجموعة من التوصيات (تقرير المنظمة بشأن الجديد من الحقول العليا العامة)[١٤] إلى هيئة الإنترنت لتنفيذ مشروع يسمح باستحداث المزيد من الحقول العليا الجديدة مما يزيد بكثرة عددها المحدود في الوقت الراهن.[١٥] وفي يونيه/حزيران ٢٠٠٨، أقرت هيئة الإيكان هذه التوصيات.[١٦] ثم نشرت

---

(١٢) ثمة عرض عام مفصل عن مجالات عدم امتثال صاحب التسجيل اعترضت المركز، وهي ترد في رسالة الويبو إلى الإيكان في ١٦ أبريل/نيسان ٢٠٠٨. وتشمل مراسلات مركز الويبو الأخرى مع الإيكان بشأن سلوك أمناء التسجيل خطابا مؤرخا في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ حول مشروع نص بشأن أفضل الممارسات لدى أمناء التسجيل. انظر: <*http://www.wipo.int/amc/en/domains/resources/icann*>

(١٣) <*http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/icann090409.pdf*>

(١٤) يرد تقرير المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى هيئة الإنترنت بشأن استحداث المزيد من الحقول العليا الجديدة على الموقع التالي: <*http://gnso.icann.org/issues/new-gtlds/pdp-dec05-fr-parta-08aug07.htm*>

(١٥) وعلى الشبكة حاليا ٢١ من تلك الحقول العليا، منها <.com> و<.mobi> و<.net>

الإيكان الصيغة الأولى والثانية لمشروع دليل مودع طلب تسجيل حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة، ويحتوي الدليل على معلومات لفائدة ذلك النوع من المودعين. وصدرت الصيغة الأولى في ٢٣ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ والثانية في ١٨ فبراير/شباط ٢٠٠٩.[١٧] وحسب آخر إعلانات الإيكان، من المرتقب نشر الصيغة الثالثة للدليل في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩، وسيبدأ تسلم الطلبات على حقول عليا جديدة في مستهل سنة ٢٠١٠ (برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة)[١٨].

١٦- ويشمل تقرير المنظمة بشأن الحقول الجديدة ما يلي من توصيات مفيدة بصفة خاصة لأصحاب العلامات التجارية:

"التوصية ٣: يجب ألا تُفرض شروط تُخالف ما يتمتع به الآخرون من حقوق قانونية معترف بها أو قابلة للإعمال في إطار مبادئ القانون المقبولة عموماً والمعترف بها دولياً.

ومن الأمثلة غير الحصرية لهذه الحقوق القانونية المعترف بها دولياً الحقوق المحددة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (لا سيما الحقوق المترتبة على العلامات التجارية) والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ولا سيما حقوق حرية التعبير)."

١٧- وكانت اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان من جهتها قد أصدرت في سنة ٢٠٠٧ مبادئ بشأن الحقول العامة الجديدة ونصت هذه المبادئ على أمور من بينها ما يلي:

"٢-٣ يجب أن يولى الاعتبار المناسب في استحداث حقول عليا عامة لحقوق الغير السابقة ولا سيما الحقوق في العلامات التجارية فضلاً عن الحقوق في أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها."[١٩]

١٨- وأشارت الويبو في بلاغها الصحفي المؤرخ في ١٦ مارس/آذار ٢٠٠٩ إلى أن برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة الذي يتوقع نموا واسع النطاق في نظام أسماء الحقول إنما يسجل منعطفا في تطور نظام أسماء الحقول وله تداعيات كبيرة في مجال العلامات التجارية. وفي هذا الصدد، يشار إلى أن التقرير النهائي لمشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول على الإنترنت قد أوصى من ضمن ما أوصى به افتتاح الحقول الجديدة بطريقة محكمة. فإذا لم تتخذ التدابير الوقائية الكافية، قد تفضي إضافة حقول جديدة إلى تعسفات على العلامات التجارية وتضليل للمستهلك وتقويض عام لثقة الجمهور في نظام أسماء الحقول مع ما يحمله ذلك من عبء أكبر لأصحاب العلامات التجارية الراغبين في إنفاذ حقوقهم.

١٩- وأعرب مركز الويبو عن قلقه للإيكان وما فتئ يعمل معها عن كثب سعيا إلى الحفاظ على الامتثال للمبادئ العامة بشأن حماية الملكية الفكرية، إذا بدأ العمل بالحقول العليا الجديدة حسب برنامج الإيكان. وترمي الاقتراحات التي تقدم بها مركز الويبو كما هي مبينة أدناه إلى وضع إطار للتصدي للتعسفات على العلامات التجارية في إطار برنامج الإيكان بشأن أسماء الحقول العليا الجديدة.

---

(١٦) <*http://www.icann.org/en/announcements/announcement-4-26jun08-en.htm*>

(١٧) <*http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-rfp-24oct08-en.pdf*>
<*http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/draft-rfp-clean-18feb09-en.pdf*>

(١٨) <*http://www.icann.org/en/topics/new-gtld-program.htm*>

(١٩) <*http://gac.icann.org/web/home/gTLD_principles.pdf*>

"١" إجراءات تسوية المنازعات قبل منح أسماء الحقول

٢٠- في رد على التماس الإيكان بشأن "التعبير عن الاهتمام من موردي خدمات تسوية المنازعات لأغراض برنامج بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة" الصادر في ٢١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، أرسل مركز الويبو إلى الإيكان خطابا مؤرخا في ١٨ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨ يعرب فيه عن استعداده لمساعدة الإيكان في صياغة إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بافتتاح حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة وتطبيق تلك الإجراءات متى كانت المنازعات تخص حقوق الملكية الفكرية. ومنذ ذلك الحين، حرص مركز الويبو على العمل مع الإيكان على استحداث القواعد الموضوعية للإجراءات السابقة للمَنح مع مراعاة "توصية الويبو المشتركة بشأن الأحكام المتعلقة بالعلامات التجارية وغيرها من حقوق الملكية الصناعية في الإشارات على الإنترنت"[٢١] كما اعتمدتها الجمعية العامة للويبو في سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ وصياغة قواعد إجرائية بشأن "الاعتراضات المتعلقة بالحقوق القانونية" كما هي واردة في مشروع دليل الإيكان لمودعي الطلبات. وقبل مركز الويبو إدارة المنازعات بناءً على إجراءات الاعتراض المتعلقة بالحقوق القانونية.[٢٢]

"٢" اقتراح الويبو بشأن إجراءات تسوية المنازعات بعد منح أسماء الحقول

٢١- منذ بداية سنة ٢٠٠٨، ظل مركز الويبو يُلفت نظر الإيكان إلى الحاجة لاعتماد خيار إداري دائم بالإضافة إلى الإجراء الوارد وصفه في الفقرة السابقة، علما بأن الإجراء الدائم من شأنه أن يسمح بإيداع الشكاوى على ما يُعتمد من حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة يُزعم أن تشغيلها أو استخدامها الفعلي لدى مكتب التسجيل يتسبب في التعسف على العلامات التجارية أو يُسهم في ذلك إسهاما ماديا. وفي ٥ فبراير/شباط ٢٠٠٩، أرسل مركز الويبو إلى الإيكان اقتراحا موضوعيا ملموسا يتضمن إجراء لتسوية المنازعات المتعلقة بالعلامات التجارية بعد المَنح بهدف التصدي لذلك السلوك الذي قد تسلكه مكاتب تسجيل الحقول العليا. وقد نُشر ذلك الاقتراح في خطاب من مركز الويبو موجه للإيكان بتاريخ ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٩[٢٣] ومن المعتزم الاعتماد عليه أساسا للمساعدة التي يقدمها مركز الويبو في صياغة قواعد الإجراءات المتعلقة بمسؤوليات الإيكان نفسها في مراقبة الامتثال وتزويد الإيكان ببديل إداري للتقاضي أمام المحاكم وتشجيع الفاعلين على انتهاج سلوك مسؤول وتعزيز الأمن والثبات في نظام أسماء الحقول.

٢٢- ونظرا إلى التوافق الملحوظ بين أدوار مكاتب التسجيل وأمنائه وأصحابه في إطار نظام أسماء الحقول، فإن مركز الويبو يوصي أيضا بتوسيع نطاق المفهوم الذي يقوم عليه الاقتراح المتعلق بالإجراءات اللاحقة للمَنح لفائدة مكاتب التسجيل والوقوف على سلوك أمناء التسجيل من خلال عقودهم مع الإيكان.

"٣" آليات لحماية الحقوق التكميلية

٢٣- لا تزال السياسة الموحدة أداة علاج مفيدة ولا سيما للمنازعات المتعلقة بنقل أسماء الحقول المتنازع عليها إلى أصحاب العلامات التجارية. ومع ذلك، فإن مركز الويبو يدعو إلى إتاحة طائفة إضافية من الآليات المناسبة لحماية الحقوق بهدف صون المصالح المشروعة المتعلقة بالعلامات التجارية في

---

(٢١) <*http://www.wipo.int/about-ip/en/development_iplaw/pub845-toc.htm*>

(٢٢) انظر القسم ٣-٢ من مشروع دليل مودعي الطلبات في الصيغتين الأولى والثانية.

(٢٣) <*http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann130309.pdf*>

إطار نظام أسماء الحقول. وفي هذا السياق، يرى مركز الويبو أن الحاجة تقتضي إقامة توازن معقول بين حماية حقوق العلامات التجارية التي يقر بها القانون والمصالح العملية للمسؤولين عن مكاتب التسجيل الممتثلين للقواعد والمعايير في الحد من أعبائهم التشغيلية والتطلعات المشروعة لأصحاب أسماء الحقول المسجلة عن حسن نية. وإذ وضع مركز الويبو تلك المصالح في اعتباره، فقد أرسل إلى الإيكان في ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ مشروع نص يصف آلية معجلة لوقف التسجيل ودعا إلى مناقشة المشروع.[٢٤] ومن شأن تلك الآلية أن تكفل الوقوف على المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول على نحو مختصر ما دامت حقولا دنيا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الخيارات المتاحة لأصحاب التوسيمات لمكافحة السطو الإلكتروني بطريقة فعالة من حيث التكلفة والزمن. ومن المقترح أن تكون تلك الآلية مصممة بشكل ضيق يستكمل الخيار المتاح عبر السياسة الموحدة.

"٤" فريق الإيكان المعني بتوصيات التنفيذ

٢٤- ردا على تعليقات الجمهور على مشروع دليل الإيكان، عمدت الإيكان إلى تعريف حماية العلامات التجارية بوصفها القضية الأم التي تقتضي بحثا إضافيا مع الجهات المعنية. وقررت هيئة الإيكان، في ٦ مارس/آذار ٢٠٠٩، أن يُلتمس من هيئة الإيكان المعنية بالملكية الفكرية تأليف "فريق معني بتوصيات التنفيذ" لاستنباط حلول لقضية حماية العلامات التجارية إزاء الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة والتقدم باقتراحات بشأن تلك الحلول.[٢٥]

٢٥- ونشر الفريق مشروع تقريره في ٢٤ أبريل/نيسان ٢٠٠٩ وطرح فيه طائفة من المفاهيم والاقتراحات الشتى، بما فيها اقتراحا مركز الويبو الآنف ذكرهما بشأن الإجراءات اللاحقة للمَنح وآلية حماية الحقوق التكميلية.[٢٦] وتشمل توصيات الفريق إنشاء "مركز مقاصة" لجمع المعلومات عن بعض حقوق الملكية الفكرية وغيرها من البيانات والتأكد من صحتها وإعداد "قائمة بالعلامات المحمية عالميا" بهدف استخلاص أهم الشروط الكمية التي تعتبر مناسبة في سياق نظام أسماء الحقول.

٢٦- وقدم مركز الويبو تعليقاته على مشروع تقرير الفريق في خطابه المؤرخ في ١٠ مايو/أيار ٢٠٠٩ وفي سياق مناقشات مباشرة أثنى خلالها المركز على الفريق ما أحرزه من تقدم ملموس ووضعه أساسا صلبا لمواصلة المداولات، على أنه أعرب عن قلقه مما جرى في مشروع التقرير من تحوير لاقتراحي الويبو بشأن الإجراءات اللاحقة للمنح وآلية الحماية التكميلية من شأنه أن ينال من فعاليتهما المنشودة.[٢٧] ونشر الفريق تقريره النهائي في ٢٩ مايو/ أيار ٢٠٠٩.[٢٨] ومع أن التقرير النهائي يذكر عدة مسائل أثارها مركز الويبو على أساس حماية العلامات التجارية، لا تزال بعض القضايا تثير قلق المركز ولا سيما استقلالية النظام وفعاليته من حيث العمل والموضوع. وأعرب مركز الويبو عن قلقه في خطاب موجه إلى الإيكان والفريق بتاريخ ١٨ يونيه/حزيران ٢٠٠٨ يتضمن تعليقات على التقرير النهائي.[٢٩]

---

(٢٤) <*http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann030409.pdf*>

(٢٥) <*http://www.icann.org/en/minutes/resolutions-06mar09.htm#08*>

(٢٦) <*http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-draft-report-trademark-protection-24apr09-en.pdf*>

(٢٧) < *http://www.wipo.int/amc/en/docs/icann100509.pdf*>

(٢٨) <*http://www.icann.org/en/topics/new-gtlds/irt-final-report-trademark-protection-29may09-en.pdf*>

(٢٩) <*http://www.wipo.int/export/sites/www/amc/en/docs/icann190609.pdf*>

"٥" مواصلة المناقشات حول سياسات نظام أسماء الحقول

٢٧- نظمت الإيكان جولة من المشاورات العامة في يونيه/حزيران ويوليه/تموز ٢٠٠٩ حول قضية حماية العلامات التجارية بالنظر إلى برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، بما في ذلك توصيات الفريق، وكان مركز الويبو حاضرا في المشاورات. ومن المرتقب إدراج حصيلة تلك المشاورات في الصيغة الثالثة لمشروع دليل الإيكان فيما يخص الحقول العليا الجديدة والمعتزم نشرها في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٩. ويواصل مركز الويبو إسهامه في المناقشات الرامية إلى الوقوف على حالات التعسف على العلامات التجارية في نظام أسماء الحقول على مستويات عدة.

باء- تدويل أسماء الحقول

٢٨- تشمل أهم التطورات المتعلقة بالسياسات في نظام أسماء الحقول والتي تتناولها الإيكان في الوقت الحالي بدء العمل بأسماء حقول دولية (بخط غير لاتيني) في الحقول العليا. ويجري حاليا بحث ذلك النوع من الأسماء في مضمار برنامج الإيكان المذكور أعلاه بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، حيث من المرتقب ورود طلبات جديدة لتسجيل أسماء حقول دولية. وفي مقام آخر، تجري مناقشات حول أسماء الحقول الدولية المدرجة في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان في سياق الرموز ثنائية الحروف ضمن معيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO 3166-1). [٣٠] وقد قاد هذه المناقشات فريق الإيكان المعني بأسماء الحقول الدولية الذي يشترك في تكوينه كل من منظمة الإيكان الداعمة للأسماء المكونة من رموز البلدان ولجنة الإيكان الاستشارية. وقد جاء في تقرير الفريق العامل النهائي المؤرخ في ٢٥ يونيه/حزيران ٢٠٠٨ أن مجلس الفريق القيادي يوصي [٣١] بجملة أمور منها صياغة مقاربة مرحلية معجلة لقبول عدد محدود من أسماء الحقول الدولية ضمن الحقول العليا المكونة من رموز البلدان لفائدة البلدان والأقاليم التي تطالب بذلك النوع من الأسماء بلغاتها أو خطوطها المحلية. وفي ٢٦ يونيه/حزيران ٢٠٠٨، أصدرت هيئة الإيكان توجيها للإيكان ببدء العمل على تنفيذ مبادرة أسماء الحقول الجديدة. ومن المرتقب حاليا رفع خطة الإيكان بشأن التنفيذ النهائي للمقاربة المعجلة المذكورة أعلاه لتنظر فيها الهيئة في موعد أقصاه أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٩. [٣٢]

جيم- أسماء الحقول وأدوات تعريف أخرى

٢٩- بالإضافة إلى التطورات المذكورة آنفا وبالاتصال بها، تشهد هيئة الإنترنت تطورات إضافية على صلة بحماية أدوات تعريف غير العلامات التجارية.

٣٠- فقد تناول مشروع الويبو الأول بشأن أسماء الحقول العلاقة بين أسماء الحقول والعلامات التجارية. وانصب مشروع الويبو الثاني بشأن أسماء الحقول على العلاقة القائمة بين أسماء الحقول وخمسة أنواع أخرى من أدوات التعريف لم يسبق تناولها، وهي الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية للمستحضرات الصيدلانية وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها والأسماء الشخصية وأدوات التعريف الجغرافية بما فيها أسماء البلدان والأسماء التجارية.

---

(٣٠) *<http://www.iso.org/iso/english_country_names_and_code_elements>*

(٣١) يمكن الاطلاع على اقتراح مجلس الفريق العامل على الموقع التالي:

<http://ccnso.icann.org/workinggroups/idnc-wg-board-proposal-25jun08.pdf>

(٣٢) *يمكن الاطلاع على مشروع خطة الإيكان بشأن تنفيذ المقاربة المعجلة المؤرخ في٢٩ مايو/أيار ٢٠٠٩ على العنوان التالي:*

<http://www.icann.org/en/topics/idn/fast-track/draft-implementation-plan-cctld-clean-29may09-en.pdf>

٣١- وأوصت الجمعية العامة للويبو، في اجتماعها الذي انعقد في الفترة من ٢٣ سبتمبر/أيلول إلى الأول من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، بتعديل السياسة الموحدة بهدف حماية أسماء البلدان وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها[٣٣]. وأحالت أمانة الويبو تلك التوصيات ("المجموعة الثانية من توصيات الويبو") إلى الإيكان في فبراير/شباط ٢٠٠٣[٣٤].

٣٢- وفي رسالة مؤرخة ١٣ مارس/آذار ٢٠٠٦[٣٥]، أفاد رئيس الإيكان ومديرها التنفيذي الأمانة بأنه استحال تحقيق توافق بين آراء مختلف أعضاء الهيئة. ولما كان نظام الإيكان يُلزم الهيئة "بإجراءات توافقية من البداية إلى النهاية" لاستنباط سياسات جديدة أو تعديل السياسات القائمة، شكك الرئيس في أن يؤدي استئناف إجراء توافقي من ذلك القبيل إلى وضع أساس يسمح بالتقدم في تنفيذ المجموعة الثانية من توصيات الويبو برمتها. وأشار الرئيس في خطابه إلى أن من الممكن إحراز بعض التقدم في حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها التي أقام لها القانون الدولي أساساً واضحاً.

٣٣- وبالنظر إلى البيان الذي أدلى به رئيس الإيكان ومديرها التنفيذي، يبدو أن من غير المرجح أن تعمد الإيكان إلى تنفيذ الجزء المتعلق بحماية أسماء البلدان من المجموعة الثانية من توصيات الويبو. وأما الجزء المتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها، أصدرت الإيكان في ١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٧ نزولاً عند طلب مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة تقريراً بالمواضيع المتصلة بتسوية المنازعات فيما يتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها[٣٦]، وأوصى التقرير بما يلي:

"لا تنصح الهيئة في الوقت الراهن بإطلاق عملية وضع السياسات بشأن حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها. وإذا كانت الهيئة ستوصي بإطلاق هذه العملية فإنها ستكون ضمن نطاق المنظمة الداعمة للأسماء العامة؛

"وتوصي الهيئة بأن تنص الاتفاقات الجديدة في الحقول العليا العامة على حماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها على اعتبار أن هذه الحماية شرط تعاقدي في الحقول العليا العامة؛

"وتوصي الهيئة بوضع إجراءات منفصلة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها بوصفها أسماء حقول على المستوى الثاني أو الثالث في الحقول العليا العامة وبإعداد إطار للتعامل مع الاعتراضات والطعون المتعلقة بأسماء تلك المنظمات ومختصراتها في المرحلة المقبلة من تطبيق الحقول العامة الجديدة. وتعتقد الهيئة أن هذا الإجراء سيكون أكثر فاعلية من إطلاق عملية وضع السياسات في هذا الوقت؛

"وما أن توضع إجراءات تسوية المنازعات، توصي الهيئة بأن ينظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة في إطلاق عملية وضع السياسات لمتابعة تطبيقها على الحقول الموجودة أساساً في الحقول العليا العامة؛

---

(٣٣) الفقرات من ٦ إلى ١١ في الوثيقة SCT/9/8. ويرد القرار ذاته في الفقرة ١٤٩ من الوثيقة SCT/9/9.

(٣٤) <*http://www.wipo.int/amc/en/docs/wipo.doc*>.

(٣٥) أُرسل خطاب مماثل إلى السيد شاريل تارميزي رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية آنذاك. ويمكن قراءته على موقع هيئة الإنترنت الإلكتروني على العنوان التالي:
<*http://www.icann.org/correspondence/twomey-to-tarmizi-13mar06.pdf*>

(٣٦) يرد تقرير المواضيع المتصلة بتسوية المنازعات فيما يتعلق بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها الصادر عن المنظمة الداعمة للأسماء العامة على موقع هيئة الإنترنت الإلكتروني على العنوان التالي:
<*http://gnso.icann.org/issues/igo-names/issues-report-igo-drp-15jun07.pdf*>

"وبدلاً من ذلك، قد ينظر المجلس في تشكيل فريق عامل أو فريق مساعد للمشاركة في إعداد إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها وفي إطلاق عملية وضع السياسات لتطبيق تلك الإجراءات على الحقول العليا العامة الموجودة؛

"وقد ينظر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة أيضاً في توسيع عمل الفريق العامل المعني بحماية حقوق الغير ليشمل إعداد إجراءات لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها."

٣٤- وفي ٢٧ يونيه/حزيران ٢٠٠٧، طلب مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة إلى الإيكان تقديم تقرير عن مشروع إجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول بشأن بالمنظمات الحكومية الدولية والذي كان يُتوقع بداية تطبيقه على الحقول العامة الجديدة. وقد أصدرت الإيكان التقرير في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٣٧] ولكن مجلس المنظمة الداعمة لم يقره حتى الآن.

٣٥- ومع أن المجموعة الثانية من توصيات الويبو قد أعدت في سياق نظام أسماء الحقول وقتئذ، أي قبل خطة الإيكان لتوسيع نطاق النظام، فإن حماية الأسماء الجغرافية وأسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها يجري بحثها في إطار برنامج الإيكان بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة.

"١" حماية الأسماء الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة

٣٦- أعرب مجلس الإيكان الحكومي الاستشاري عن قلق خاص من حماية المصطلحات الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة. وأصدر في سنة ٢٠٠٧ مبادئ له بشأن الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة[٣٨]. وتنص المبادئ على ما يلي بوجه خاص:

٢-٢ ينبغي أن تتفادى الإيكان [عند افتتاح حقول عليا جديدة مكونة من أسماء عامة] أسماء البلدان أو الأقاليم أو الأماكن ولغات البلدان والأقاليم والمناطق وأوصاف الشعوب، ما لم يتم ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية.

[...]

٢-٧ ينبغي أن تتعهد مكاتب التسجيل في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة بما يلي:

(أ) أن تعتمد قبل افتتاح أي حقل جديد من ذلك القبيل تدابير مناسبة لمنع تسجيل أسماء ذات مغزى وطني أو جغرافي داخل أي من الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، دون تكلفة تقع على عاتق الحكومات أو السلطات العامة أو المنظمات الحكومية الدولية ودون طلب منها.

(ب) وأن تتيح الإجراءات التي تسمح للحكومات والسلطات العامة والمنظمات الحكومية الدولية بالطعن في أي تعسف على أسماء ذات مغزى وطني أو جغرافي في الحقول الدنيا المسجلة ضمن أي من الحقول العليا الآنف ذكرها.

---

(٣٧) *<http://gnso.icann.org/drafts/gnso-igo-drp-report-v2-28sep07.pdf>*

(٣٨) *<http://gac.icann.org/web/home/gTLD_principles.pdf>*

٣٧- ووجه المجلس الاستشاري الحكومي إلى الإيكان خطابا في ٢٤ أبريل/نيسان وآخر في ٢٦ مايو/أيار ٢٠٠٩، بطلب من مجلس الإيكان، يوصي فيه على الخصوص باتخاذ تدابير محددة لحماية الأسماء الجغرافية في الحقول العليا الجديدة المكونة من أسماء عامة، بما في ذلك حجز الأسماء. وستكون تلك التوصيات الصادرة عن المجلس الاستشاري الحكومي محل مزيد من المناقشات مع المنظمة الداعمة ورهنا بموافقة هيئة الإيكان.

٣٨- وبالنسبة لحماية أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها في الحقول العامة الجديدة، أفادت وثيقة عممتها الإيكان على اللجنة الاستشارية الحكومية بأن مبدأ اللجنة إزاء حماية "حقوق الغير السابقة [...] في أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها" وارد في توصيات المنظمة الداعمة للأسماء العامة وأن الحقوق في أسماء المنظمات الحكومية الدولية ومختصراتها ستكون أساساً لاعتراضات الغير على أشرطة الأسماء التي يطلب تسجيلها. ويبقى في الانتظار معرفة قرار هيئة الإنترنت في اعتماد آلية الحماية هذه عند افتتاح حقول عليا جديدة.

٣٩- وستواظب الأمانة على متابعة هذه التطورات وستساهم فيها قدر الإمكان.

٤٠- *إن الجمعية العامة للويبو مدعوة إلى الإحاطة علماً بمضمون هذه الوثيقة.*

[نهاية الوثيقة]